

الأزمة الأفغانية تخرج من بعدها العسكري إلى الإنساني

تركيا ترفض استقبال المزيد من اللاجئين الأفغان وفرنسا لا تمنع في استقبال البعض منهم



الأفغان يواجهون مصيرا غامضا

من إرساء هذا التواصل على مستوى عالٍ، فلن يكون ممكنا هذه المرة توفير السلام في أفغانستان.

ولا يشغل ملف الهجرة تركيا وفرنسا وأوروبا فحسب، بل أيضا دول الجوار التي شددت من إجراءاتها على الحدود قبيل سقوط كابول بيد طالبان. وأكدت وزارة خارجية أوزبكستان أن البلاد لا تستقبل لاجئين من أفغانستان على أراضيها، موضحة أنها تقدم لهم المساعدة في العبور.

وقالت الوزارة في بيان نشرته الاثنين "وزارة الخارجية تجدد التأكيد على أن جمهورية أوزبكستان لا تقبل اللاجئين الأفغان على أراضيها، ولكنها تقدم المساعدة في العبور، الذي يسمح لهم بالبقاء لفترة محدودة في البلاد".

والأسبوع الماضي أعلنت أوزبكستان أنها أعادت 150 لاجئا أفغانيا إلى أفغانستان بموجب اتفاق مع حركة طالبان وبعد طلبات من اللاجئين أنفسهم.

من أفغانستان وليس 1.5 مليون كما تقول أحزاب المعارضة سابقا، حسبما ذكرت وسائل إعلام محلية.

وأضاف اردوغان أنه "يوجد حاليا 300 ألف لاجئ أفغاني في تركيا، مسجلين وغير مسجلين. لسوء الحظ، المعارضة الرئيسية وحزب معارض آخر هي أكاذيب".

وشدد على "إنهم (أحزاب المعارضة) مازالوا يتحدثون عن صفقة لاجئين، على الرغم من نفي الولايات المتحدة المزاعم"، في إشارة إلى ما أدلى به زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليجدار أوغلو في وقت سابق في أغسطس بان اردوغان دخل في صفقة مع الرئيس الأميركي جو بايدن خلال اجتماعهما الأول في يونيو للسماح للمليون أفغاني بدخول تركيا.

وأعلن الرئيس التركي الشهر الماضي أن تركيا ستجري محادثات مع حركة طالبان كجزء من مفاوضات السلام، مضيفا "ماذا؟ لأننا إذا لم نتمكن

بالنسبة إلينا تحمل المزيد من أعباء اللاجئين".

وتستضيف تركيا حاليا 3.7 مليون لاجئ سوري في إطار اتفاق تم توقيعه مع الاتحاد الأوروبي في العام 2016.

وقال ماس إن ألمانيا "ممتنة لتركيا لعرضها مواصلة المساعدة في إدارة مطار كابول بعد انسحاب حلف شمال الأطلسي"، في إشارة إلى العرض الذي أطلقته أنقرة لتأمين وتشغيل مطار حامد كرزاي الدولي بالعاصمة الأفغانية، مضيفا أن ألمانيا مستعدة لدعم ذلك ماليا وتقنيا.

وتابع في بيان "من مصلحتنا ضمان ألا يؤدي الإنهيار في أفغانستان إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها".

ويزور ماس تركيا ضمن جولة تشمل أيضا أوزبكستان وطاجيكستان وباكستان وقطر لإظهار دعم ألمانيا للسود التي من المرجح أن تعاني من تداعيات الأزمة في أفغانستان. وكان الرئيس التركي قال إن بلاده تستضيف حاليا حوالي 300 ألف لاجئ

الأفغان الذين تم إجلاؤهم، مما يسهل فعليا قدومهم المحتمل إلى أوروبا وليس إلى الولايات المتحدة.

وحذر من أن البعض "يصلون إلى دول البلقان... في بعض الأحيان بناء على طلب قوى أخرى. يجب أن تكون متطلبين جدا في هذا الصدد. أوروبا ستأخذ نصيبها، ولكن لا يمكنها أن تأخذ نصيب الجميع".

ودعا ماكرون الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول المجاورة لأفغانستان حيث يوجد أكبر عدد من اللاجئين. وقال الرئيس الفرنسي "في باكستان وإيران، هناك الملايين من اللاجئين. ما يجب أن نفعله هو أن نضع أنفسنا في وضع يمكننا من مساعدة هذه الدول على تحقيق استقرار هؤلاء السكان... في إطار الأمم المتحدة".

وردا على سؤال حول خطر إرهابي متزايد بعد سيطرة طالبان على الحكم والتي سبق أن أوت إرهابيين، شدد ماكرون على أنه "يجب أن نبقي جزئين"، مؤكدا أيضا ضرورة عدم "الخلط" بين الخطر الإرهابي والهجرة.

وقال "في السنوات الأخيرة أتت الاعتداءات عموما في فرنسا من أفراد معزولين تأثروا بمضامين خارجية وليس من مؤامرات تحاك من الخارج". وأضاف "لقد عززنا وسائلنا ونعمل مع شركائنا ومع الدول التي يضرها الإرهاب" مثل العراق.

ولا يزال ملف اللاجئين يورق العديد

من الدول على غرار تركيا التي لطالما حاولت استغلال هذا الملف كورقة ضغط في علاقاتها بالغرب وأوروبا خصوصا. وقال وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو إثر محادثات أجراها مع نظيره الألماني هايكو ماس إن تركيا لا تستطيع تحمل عبء المزيد من المهاجرين من أفغانستان.

وأوضح جاويش أوغلو أن "أوروبا ودول المنطقة ستتأثر أيضا إذا تحولت الهجرة من أفغانستان إلى أزمة وإته ينبغي تعلم الدرس من أزمة اللاجئين السوريين".

وأضاف في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الألماني "نحن في تركيا قمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية والإنسانية بشكل كاف في ما يتعلق بالهجرة... غير وارد على الإطلاق

تحولت الأزمة الأفغانية من أزمة أمنية عسكرية إلى عبء إنساني تواجهه العديد من الدول حيث تتصاعد المخاوف من موجة لجوء شبيهة بتلك التي شهدتها العالم في العام 2015 من سوريا، حيث أكدت فرنسا أنها ستستقبل العديد من اللاجئين لكنها حذرت في الوقت نفسه من أن ذلك سيشكل عبئا على قدرتها على الاستقبال، فيما أكدت تركيا أنها لن تستقبل المزيد من اللاجئين الأفغان.

كابول - تسلط المخاوف المتزايدة من موجة لجوء جديدة بعد سيطرة حركة طالبان على السلطة في أفغانستان الضوء على تحول الأزمة الأفغانية من أزمة أمنية وعسكرية إلى عبء إنساني ستجد الأسرة الدولية نفسها مُجبرة على التعامل معه.

وفيما أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلاده ستستقبل اللاجئين المهديين من قبل طالبان، فإن تركيا شددت على لسان وزير خارجيتها مولود جاويش أوغلو على أنها لن تستقبل المزيد من اللاجئين الأفغان. واعتبر ماكرون مساء الأحد أن وصول مهاجرين من أفغانستان إلى أوروبا بعد سيطرة طالبان على السلطة لن يكون بحجم تدفق اللاجئين بأعداد هائلة العام 2015 جراء الحرب في سوريا.

إيمانويل ماكرون

العديد سيجاولون الوصول إلى أوروبا ما يشكل ضغطا علينا



مولود جاويش أوغلو

تركيا لا تستطيع تحمل عبء المزيد من المهاجرين من أفغانستان

وقال الرئيس الفرنسي خلال مقابلة مع محطة "تي. في. 1" و"أل. سي. إي"، "لا أظن أن الوضع الذي سنشهده يقارن بما حصل في 2015 لأن أفغانستان ليست سوريا ولأنه سبق أن حصلت تحركات كبيرة" لمهاجرين أفغان على مر السنين.

وأضاف "الأمر المؤكد هو أن عددا أكبر من الناس سيجاولون الوصول إلى أوروبا ما يشكل ضغطا على قدرتنا على الاستقبال"، في إشارة إلى تدفقات الهجرة غير القانونية.

داعش يعزز سيطرته في نيجيريا على حساب بوكو حرام

مسؤولة عن الشرور التي تعاني منها البلاد.

وقد جذب إليه الشبان العاطلين عن العمل في مايدوغوري عاصمة ولاية بورنو (شمال شرق) بخطاب انتقد فيه نظاما نيجيريا فاسدا يهمل التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة المأهولة بغالبية من المسلمين.

ورغم أنه أصبح شهيرا كخطيب مسجد منذ تسعينات القرن الماضي، هناك إجماع على اعتبار أن بوكو حرام نشأت في 2002 عندما بدأ يوسف بجذب انتباه السلطات.

وفي 2009 اندلعت مواجهات بين بوكو حرام والشرطة في مايدوغوري. وتدخل الجيش بقوة ما أدى إلى مقتل سبعة عشر شخصا كما القى القبض على محمد يوسف الذي أعدم دون محاكمة، وتولى مساعد أبو بكر الشكوي قيادة الجماعة.

وانتقل اتباع الحركة إلى العمل السري وهرب الناجون من كوابرها إلى الخارج وانخرطوا في التيار الجهادي العلمي.

لاغوس (نيجيريا) - كشفت الانتكاسات التي تتعرض إليها جماعة بوكو حرام الجهادية في نيجيريا منذ وفاة زعيمها أبو بكر الشكوي تعزير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) سيطرته على حساب بوكو حرام.

وترى مصادر أمنية أن قادة داعش تمكنوا من تعزيز سيطرتهم في بعض معاقل بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، على الرغم من أن بعض المقاتلين الذين يؤيدون ولاهم للشكوي ما زالوا يقاومون وذلك بعد أن استسلم العديد من قيادات الجماعة.

وتخوض بوكو حرام تمردا في شمال شرق نيجيريا في السنوات الـ12 الأخيرة. واندلع تمرد الجماعة في 2009 في شمال شرق نيجيريا قبل أن يمتد إلى الدول المجاورة.

ومنذ ذلك الحين، قتل أكثر من 36 ألف شخص معظمهم في نيجيريا واضطر ثلاثة ملايين آخرين إلى الفرار. وفي 2016 انقسم التنظيم إلى فصليين قاد أحدهما الزعيم التاريخي للجماعة أبو بكر الشكوي والثاني هو تنظيم الدولة الإسلامية لولاية غرب أفريقيا (إيسواب). ويعني اسم "بوكو حرام" بلغة الهاوسا الأكثر انتشارا في شمال نيجيريا "التعليم الغربي حرام". واسمها الأصلي كان "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد".

ونشط مؤسسها محمد يوسف منذ بداية تسعينات القرن الماضي في الدعوة إلى تبني إسلام متشدد صارم وإقامة خلافة إسلامية، واعتبر القيم الغربية التي فرضها المستعمرون البريطانيون

"تحالف معارضة جنوب السودان" الذي يضم فصائل متمردة.

وفشلت المحادثات التي رعتها جمعية كاثوليكية في روما مقربة من الفاتيكان، في وقف العنف في جنوب السودان رغم اتفاق لوقف إطلاق النار تم توقيعه في يناير 2020.

الاحتجاجات كان من المقرر تنظيمها تزامنا مع افتتاح الرئيس سلفا كير أعمال البرلمان وذلك للمطالبة برحيل الحكومة

وقال كير "فيما يبقى السعي لتحقيق سلام شامل في بلدا هدفنا الوحيد، إلا أن عمليات القتل الأخيرة التي استهدفت مدنيين أبرياء كانت بمثابة اختبار لصبرنا"، متتهما المتطرفين من "جبهة الإنقاذ الوطني" المنضوية في تحالف معارضة جنوب السودان، بنشن هجمات عشوائية.

وعانت عملية السلام في جنوب السودان من سنوات من الانقسامات والخلافات في أعقاب وقف إطلاق النار واتفاق لتقاسم السلطة بين كير وخصمه نائب الرئيس السابق ريك مشار. ووصف "الائتلاف الشعبي للعمل المدني" الذي يضم مجموعة واسعة من الناشطين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين السابقين، النظام الحالي بأنه "منظومة سياسية مفلسة باتت خطيرة للغاية وعرضت شعبنا لمعاناة كبيرة".

سلطات جنوب السودان تقطع الطريق أمام احتجاجات تطالب برحيلها

بالخوف لذلك علي أن تؤخى الحذر".

وجابت شوارع جوبا التي تكون مكتظة عادة مركبات على منتهى عناصر من قوى الأمن الوطني، وسط حضور كثيف للشرطة وحركة سير خفيفة. ووصفت السلطات المتظاهرة بأنها "غير قانونية"، وحذرت من تدابير مشددة بحق أي شخص يتحدى الحظر.

أكد وزير الإعلام مايكل ماكوي أن "الحكومة تفرض سيطرتها بالكامل، ولذا على الجميع استئناف مهامهم المعتادة من دون أي خوف". ونفى معلومات تحذرت عن توقف خدمة الإنترنت بعدما أشار مستخدمون إلى صعوبات في الوصول إلى أكبر شبكتين في البلاد "زين" و"إم. بي. إن"، معتبرا أن الصعوبات ناجمة عن مشكلات تقنية.

وطلبت السفارة الأميركية في جوبا من رعاياها تجنب المناطق التي قد يتجمع فيها المتظاهرون، داعية إلى "توخي الحذر".

وفي العاصمة التي كانت الحركة فيها هادئة على غير العادة، طلب كير من أعضاء البرلمان الجديد أن يضعوا "أجندات المواطنين فوق الاعتبارات الحزبية ووضع شعب جنوب السودان قبل أي مصالح حزبية ضيقة".

وأضاف "يجب أن نتذكر دائما أن مهمتنا النهائية في عملية (السلام) هذه هي إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وذات مصداقية في نهاية الفترة الانتقالية"، في إشارة إلى الانتخابات التي أجزأت إلى 2023.

وفي مؤشر على التحديات التي تواجه هذا البلد، أعلن كير أيضا انسحاب الحكومة من محادثات مع

شبهها جنوب السودان وأسفرت عن مقتل نحو 400 شخص.

وتبنت الحكومة نهجا متشددا حيال الائتلاف الشعبي للعمل المدني ودعوته إلى انتفاضة شعبية سلمية، وأوقفت ثمانية ناشطين على الأقل وثلاثة صحافيين هذا الشهر على خلفية التظاهرات، وفق مجموعات حقوقية.

ورغم أن منظفي الاحتجاجات حضوا السكان على الخروج بأعداد كبيرة، لم ترد أي تقارير عن تظاهرات في جوبا حيث قال سكان لفرانس برس إنهم يخشون مغادرة منازلهم.

وقالت بائعة أغذية متجولة تدعى إمبلا سوسو "سمعنا أن لا عمل اليوم ونخشى كذلك" ما قد يحصل خلال النهار.

وصرح تاجر صغير يدعى جيمي بانو "سأتوجه إلى السوق عندما أرى الوضع طبيعيا لكن الحفاظ على الحياة أولوية في الوقت الحالي. نعم أشعر

جوبا - قطعت السلطات في جنوب السودان الإثنين الطريق أمام احتجاجات دعا إليها ائتلاف من المجتمع المدني تطالب برحيل حكومة الرئيس سلفا كير.

وسيرت قوات الأمن الإثنين دوريات في العاصمة جوبا حيث أغلقت متاجر كثيرة أبوابها فيما حذرت السلطات من حملة أمنية مشددة تستهدف أي شخص يقرر المشاركة في تظاهرة مرتقبة ضد الحكومة.

ويعاني أحدث بلد في العالم من انعدام مزمن لاستقرار منذ استقلاله في 2011، بينما دفع الاستياء الشعبي المتزايد ائتلاف مجموعات من المجتمع المدني إلى دعوة قادة البلاد للاستقالة، مؤكدا "طغى الكيل".

وكان من المقرر أن تنظم التظاهرات تزامنا مع افتتاح الرئيس كير أعمال البرلمان الوطني الجديد، وهو شرط أساسي في اتفاق 2018 للسلام الذي وضع حدا للحرب الأهلية الطاحنة التي



هل تصمد حكومة الرئيس سلفا كير؟